التحديات المهنية والأخلاقية التي تواجه تشريعات الاعلام الرقمي في المواقع الصحفية الالكترونية

" دراسة ميدانية "

أ . زينب احنيش عبدالله .. كلية الفنون والإعلام / جامعة مصراتة

الملخص:

تعددت وسائل الاعلام الرقمي الجديد وازدادت تنوعا وتطورا بشكل ملحوظ مع مرور الوقت، فهو يستخدم الطرق الاتصالية المتاحة كافة للوصول الى الجمهور، لأنها تساعد في الحصول على المعلومات والأخبار بسهولة، فضلا على أنه أزال حواجز الزمان والمكان في ظل التحولات التي تواجه الاعلام الرقمي والتي تتمثل في عدم وجود تشريعات قانونية تعزز عدم وجود تشريعات قانونية تعزز أخلاقيات المهنة وفق معايير تنظم سير العمل الإعلامي الرقمي، وعلى ضوء ما تقدم تبلورت مشكلة البحث في التساؤل الاتي:

ما هي التحديات المهنية والأخلاقية التي تواجه تشريعات الإعلام الرقمي؟

ودلك لتحقيق أهداف البحث المتمثلة في:

- الكشف على أبرز تحديات التحول الإعلامي المهني والرقمي.
- التعرف على واقع أخلاقيات المهنة في ظل التشريعات الإعلامية.

واعتمد البحث على المنهج المسحي، بعينة عشوائية بلغت 60 مفردة، ستوزع على النخبة الإعلامية بكليات الاعلام في كافة الجامعات الليبية.

الكلمات المفتاحية:

الإعلام الرقمي . التحديات المهنية. التحديات الأخلاقية. التشريعات .

Summary:

The professional and ethical shifts facing the digital media transformation

Digital media has multiplied and has increased significantli in diversity and development over time

it uses all the communication methpds availible to the public because it helps in obtaining information and news easily

in addition it removed the barriers of time and space in light of the transformations that facing digital media represented in the absence of legal legislation that enhances the ethics of the profession according to standards of digital madia work

in light of the foregoing the research problem is about the following questions:

:1What are the professional and ethical shifts facing the digital media transformation

in order to achieve the research objectives of:

revealing the most important challenges of professional and digital media transformation

identify the reality of professional ethics in light of media legislationthe research will depend on the descriptive and survey method together with arandom sample of 60 items that will be distributed to the media elite in the media faculties in all the libyan universities

keywords :
Digital media Transformation- Challenges- Legislation

مقدمة:

يعيش العالم اليوم مرحلة الاعلام الجديد بكل تجلياته وأبعاده وهى مرحلة أضحى فيها الاعلام الشخصي والفردي سمة القرن الجديد والانترنت والكمبيوتر أدواته الأساسية ، فالإعلام الرقمي الجديد مرحلة جديدة تشير الى حالة من التنوع في الخصائص والسمات في الاستخدامات والتطبيقات .فقدوم الرقمة ادن بقدوم الثورة الرابعة في الاتصال ومن ظواهرها أن 40% من سكان المعمورة يستخدمون شبكة الانترنت حاليا.[1]

بات من المؤكد أن وسائل الاعلام الحديثة وفي مقدمتها الانترنت والمدونات والصحافة الالكترونية أصبحت تلعب دورا مؤثرا في جميع المجتمعات وأصبحت شريكا أساسيا في معظم البحوث الاعلامية ، حيث صار بإمكان الفرد العادي ارسال واستقبال رسائل عبر هاتفه الذكي الى أي مكان في العالم .

فالتحدي الأكبر يكمن في الإشكاليات الأخلاقية والمهنية التي نتجت عن دلك. فقد أوجدت البيئة الرقمية عدد من المعضلات الأخلاقية، إضافة للمعضلات الأخلاقية التي تواجه الصحافة الرقمية؛ اد شهدت الصحافة تغيرات كبيرة في العصر الرقمي، حيث أتاحت التكنولوجيا لكل فرد القيام بالنشر؛ بل والبث المباشر، وهدا أحد التحولات التي حدثت في الصحافة؛ ففي السنوات الأخيرة تميزت الصحافة بالتفاعلية والنص الفائق واستخدام الوسائط المتعددة والفورية مما جعل للصحافة الرقمية سمات تميزها عن غيرها.

مشكلة البحث وأهميته:

بالرغم من أهمية الدراسات العلمية المتعلقة بالتحديات المهنية والأخلاقية للإعلام الرقمي الا أنها لا زالت تعاني نقصا شديدا من حيث الاهتمام على المستويين العربي والليبي، لذلك جاءت أهمية مشكلة الدراسة لتسليط الضوء على هده التحديات، لشرح الحقوق وسبل ممارستها وعرض اقتراحات المعالجة وإمكانات الحلول، فالإعلام الرقمي يؤدي خدمة عامة، وهو يمارس حريته ملتزما الدفاع عنها وعن الحريات العامة بمسؤولية كاملة. فنظرا لأهمية التحديات جاءت الأهمية لإجراء هده الدراسة حيث تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الاتي:

ما هي التحديات المهنية والأخلاقية التي تواجه تشريعات الإعلام الرقمي؟

أهداف البحث:

1. الكشف على أبرز تحديات التحول الإعلامي المهني.
2. التعرف على واقع أخلاقيات المهنة في ظل التشريعات الإعلامية.

3. التعرف على مدي اهتمام الاعلام الرقمي بالتشريعات المهنية والأخلاقية من وجهة نظر النخبة الإعلامية في المواقع الصحفية الالكترونية (المرصد بوابة أفريقيا ليبيا الاخبارية).

4. تقييم مدى التزام الاعلام الرقمي بمصادر المعلومات.

5. الكشف على مدى ارتباط الاعلام الرقمي بميثاق العمل الصحفي وتشريعاته.

6. الوصول الى مجموعة من التوصيات لضبط هده التحديات والاسهام في اقتراح أليات تحافظ على التحديات المهنية والأخلاقية.

تساؤلات البحث :

وجاءت تساؤلات الدراسة الفرعية كالاتي:

1- ما مدى تعرض النخبة للمواقع الصحفية الالكترونية؟

2- ما مدى اهتمام الاعلام الرقمي بالتشريعات المهنية والأخلاقية؟

3 - ما مدى تلبية المواقع الصحفية الالكترونية لاهتمامات النخبة الاعلامية؟

4 - ما مدى ثقة النخبة الاعلامية بالمواقع الصحفية الالكترونية؟

5ـ ما مدى ارتباط المواقع الصحفية بمصادر المعلومات باعتبارها أحد التحديات المهنية للإعلام الرقمي؟

6 - ما مدى ارتباط المواقع الصحفية بالموضوعية من وجهة نظر النخبة الإعلامية؟ والمواقع الصحفية التي اعتمدتها الباحثة هي: المرصد بوابة أفريقيا . فبراير . عين ليبيا.

7 - كيف تتعامل المواقع الصحفية مع حرية التعبير؟

8 - ما مدى ارتباط المواقع الصحفية بنشر الأخبار المزورة؟

9 - ما أهم مقترحات النخبة الاعلامية للتحديات المهنية والأخلاقية للمواقع الصحفية الالكترونية؟

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي، كما استخدمت الباحثة منهج المسح وهو الأنسب لمعرفة التحديات المهنية والأخلاقية للإعلام الرقمي من خلال المواقع الصحفية الالكترونية وذلك لما يتميز به هدا المنهج من الدقة والتحليل والتركيز، الدي تعتمد عليه طبيعة هذه الدراسة.

حدود البحث:

الحدود البشرية:

النخبة الإعلامية " أكاديميين" أساتذة الاعلام من كافة الجامعات الليبية.

الحدود الموضوعية:

معرفة التحديات المهنية والأخلاقية التي تواجه تشريعات الاعلام الرقمي؟

الحدود المكانية:

النخبة الإعلامية في الجامعات الليبية.

الحدود الزمنية: من شهر 4 الى شهر 7 . 2022.

مجتمع البحث:

تمثلت الدراسة لمعرفة التحديات المهنية والأخلاقية التي تواجه تشريعات الإعلام الرقمي " دراسة ميدانية" حيث تحدد مجتمع الدراسة في النخبة الإعلامية المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس في كليات الاعلام بالجامعات الليبية.

عينة البحث:

تكونت عينة الدراسة من " 60 " مفردة تم اختيارهم عشوائيا من الذكور والاناث.

أداة الدراسة:

اعتمدت الباحثة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات حول موضوع الدراسة ووزعت الاستمارة الكترونيا.

إجراءات الصدق والثبات:

استخدمت الباحثة أسلوب الصدق الظاهري لاختبار استمارة الاستبيان وقدرتها على قياس موضوع الدراسة، وتم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في الاعلام والصحافة لغرض التحكيم .

مفاهيم البحث:

الإعلام الرقمي:

كل وسائل الاعلام الحديثة المتعلقة بشبكة الانترنت، والتي لها الدور الكبير في التواصل الدي حل محل الاعلام التقليدي.

التحديات المهنية:

القواعد المهنية التي يجب على الاعلام الرقمي السير عليها لأنها تتولى تنظيم ممارسته ووضع المعايير التي تحكم أنشطته المختلفة.

التحديات الأخلاقية:

هي كل الأخلاق الإعلامية التي تؤثر على سير العمل في الاعلام الرقمي.

التشريعات:

القوانين والتشريعات المتعلقة بالإعلام الرقمي الجديد والدي حددته الباحثة في مصادر المعلومات وحرية التعبير والسب والقدف والتشهير والأخبار المزورة.

المتغير		ك	%
النوع	ذكور	38	63
	أناث	22	36.6
	المجموع	60	100.0
اسم الجامعة	جامعة مصراتة	12	20.0
	جامعة طرابلس	09	15.0
	جامعة بنغازي	10	16.6
	جامعة المرقب	06	10.0
	جامعة بنى وليد	06	10.0
	جامعة الزيتونة	06	10.0
	جامعة سرت	05	8.3
	جامعة الزنتان	06	10.0
	المجموع	60	100.0
العمر	من 30 – أقل من 36	12	20.0
	من 36 – أقل من 46	20	33.3
	من 46 – أقل من 56	21	35.0
	أكثر من 56	7	11.6
	المجموع	60	100.0
سنوات الخبرة	أقل من سنة	5	8.3
	من سنة إلى خمس سنوات	20	33.3
	أكثر من خمس سنوات وأقل من عشر سنوات	20	33.3
	أكثر من عشر سنوات	15	25.0
	المجموع	60	100.0
الدرجة العلمية	أستاذ	10	16.6
	أستاذ مشارك	10	16.6
	أستاذ مساعد	10	16.6
	محاضر	10	16.6
	محاضر مساعد	20	3.3
	المجموع	60	100.0

الجانب النظري لموضوع الدراسة:

إن حرية الاعلام هي حق للمجتمع الذي نريده ديمقراطيا، حيث لا يمكن بناء مجتمع ديمقراطي دون حرية كاملة للإعلام الرقمي ووجود قوانين تحمي الإعلاميين.

فأخلاقيات المهنة السلوكية والأخلاقية لأعضائها جاء تعريفها في قاموس الصحافة والإعلام على أن أخلاقيات المهنة هي مجموعة القواعد المتعلقة بالسلوك المهني والتي وضعتها مهنة منظمة لكافة أعضائها،

حيث تتحدد هده القواعد وتراقب تطبيقها وتسهر على احترامها، وهي أخلاق وآداب جماعية وواجبات مكملة أو منوطة للتشريع وتطبيقاتها من قبل القضاة . [2]

وتختلف قواعد السلوك المهني من بلد الي آخر بدرجات متفاوتة لكن معظم قواعد السلوك المهني تؤكد مفاهيم هامة توضح للصحفي مهامه وواجباته وحقوقه ، فقد استعرضنا تلك الحقوق ومنها ، ضمان حرية الاعلام وحرية الوصول الى مصادر المعلومات والحق في المعرفة وغيرها من الأمور ، لكن على الإعلامي أن يتقيد بالموضوعية وعدم الانحياز وايصاله المعلومات الى الجمهور من دون التأثر بالأمور الذاتية أو بالعواطف والتصورات الشخصية ، فعلى الصحفي أن يتجرد من أهواءه الحزبية والفكرية الاجتماعية والسياسية حين يصيغ الخبر أو عندما يحلل موضوعا ما.[3]

إن حقوق البحث والاستقصاء عن المعلومات وامتلاكها هي من بديهيات الأنظمة الديمقراطية ، وهو حق من حقوق المواطنة ، لو كانت هناك ديمقراطية حقيقية ، التي تتطلب مقدارا من الشفافية في أداء مؤسسات الدولة وسير العمل الحكومي والخاص ، وبالتأكيد تعتبر الصحافة والاعلام الناقل الطبيعي للمعلومة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع ، وهدا يتطلب حرية اصدار الصحف والمطبوعات والبث الإذاعي والتلفزيوني وغير دلك، وتكون الحرية متاحة للجميع وبدون تمييز، مع وجود ضمانات دستورية وقانونية تكفل حرية الوصول للمعلومة من قبل الإعلاميين لإيصالها بأمانة للجمهور المتلقي.

إن الاعلام الرقمي الجديد رغم علاقته الوطيدة بكل ما هو محلى، ومحاولته نقل كل حدث لحظة بلحظة، وسرعته وقدرته على اختراق الحدود، وعجز السلطة السياسية أمامه عن ممارسة سيادتها، جعلت للمواطن حقه في الاعلام والمعرفة، وحقه في التعبير عن رأيه بحرية كي يمتلك أدوات المشاركة الواعية والمستقلة في الحياة العامة للمجتمع وفي مراقبة المسئولين عن تدبير الشأن العام أهدافا يسعى الجميع لتحقيقها والالتزام بالدفاع عنها.

نستطيع أن نصف دلك بأن قواعد السلوك المهني بما يخص حرية التعبير تختلف من بلد الى أخر كما تتناسب بدرجة كبيرة في شكلها ونطاقها ، في طبيعتها ومصدرها ، حيث توجد في بعض البلدان قواعد مختلفة لتنظيم كل من الصحافة والإذاعة.

ويتمثل دور القانون الليبي في حماية حرية التعبير من ناحيتين : [4]

الناحية الأولى : التشريعات الليبية " الدستور/ قانون الإجراءات الجنائية / قانون العقوبات ".

ضمن الإعلان الدستوري المؤقت الصادر سنة 2011 حرية الرأي والتعبير ، والتحدي الأكبر الدي يواجه الاعلام الرقمي هو تغطية جميع وجهات النظر المهمة بطريقة نزيهة ومنصفة بالنسبة للمعنيين بالموضوع، وتقدم صورة كاملة وأمنية عن الموضوع والمطروح للجمهور. حيث يرتبط مفهوم المصداقية بقيمة الصدق، وهي تعني أن الاعلام الرقمي يتحرى الصدق في أفعاله وأقواله، فلا يتمدد تغيير الحقائق والوقائع، ولا يقدم الأضاليل

للجمهور، ولدلك نلاحظ أن هدا المعيار ينتمي الي القيم الأخلاقية في جانب، ولأنه ينتمي أيضا الى المعايير المهنية.

حينما يتطلب الأمر مصداقية في النقل والنشر من لحظة الحصول على المعلومات ونسبتها الى مصادرها الحقيقية الى حين عملية تحريرها أو نقلها للجمهور.

إن أخلاقيات الاعلام، يعرفها أندرسون بأنها: " المعايير التي توجه عمل المشاركين في النشاط الاتصالي والتي يستخدمها الناقد في الحكم على أخلاقيات العمل ويعرفها " كوهين، اليوت فيري " أن أخلاقيات الاعلام أخلاق مهنية تتناول المشكلات المتصلة بسلوك الصحفيين والمحررين والمصورين وجميع من يعملون في انتاج الأخبار وتوزيعها . (5)

فهناك صعوبة في تحديد الجهة التي يتوجب عليها وضع محددات واضحة لأخلاقيات الاعلام الجديد، نظرا لاختلاط الممارسين، ما بين صحفيين ومهنيين محترفين ينتمون لمؤسسات إعلامية، وبين صحفيين هواة. وهو ما خلق عشوائية في العمل قد تؤدي في أغلبها الى المساءلة القانونية بسبب غياب الدقة في نشر المعلومات، والأمانة، وعدم تشويه المعلومات، والموضوعية في نقل الأخبار.

من الاعلام ، فعدم التأكد من مصادر الخبر من جهة ، وعدم احترام الحياة الخصوصية للأفراد واللجوء الى السب والقدف والتشهير ، كلها أمور تنقص من قوة الاعلام الرقمي .
ومن المبادئ الأساسية السبعة التالية وهي تدور بدرجات متفاوتة حول الأخلاقيات دورا ارشاديا لتطبيق هذا المقرر وتوجيه الترتيبات والمناقشات والتقييمات : (6)

الدقة: لا يمكن للصحفيين ضمان " الحقيقة " دائما ولكن الحفاظ على دقة الحقائق والوقائع الصحيحة يظل المبدأ الأساسي للصحافة.
الاستقلالية: يجب أن يكون الصحفيون أصواتا مستقلة؛ وهذا يعني عدم التصرف بشكل رسمي أو غير رسمي في خدمة المصالح الخاصة، ويجب الإعلان عن أي شيء وقد يشكل تضاربا في المصالح.
الانصاف: الرواية والنقل العادل للمعلومات والأحداث وما ينقل عن المصادر وقصصهم.
الإنسانية: ما ينشره الصحفيون أو يبثونه يمكن أن يكون مؤديا بشكل لا مفر منه، ومع ذلك يجب مراعاة تأثير الصحافة على حياة الأخرين.

المساءلة: هي علامة أكيدة على الاحتراف والصحافة الأخلاقية، وتشمل تصحيح الأخطاء على الفور، وأبرزها والتعامل معها بجدية.

الشفافية: في الممارسة العملية تعزز المساءلة وتساعد في تنمية الثقة في الصحافة والحفاظ عليها.

عرض ومناقشة النتائج :

الجدول رقم (2) يوضح مدى تعرض المبحوثين للمواقع الصحفية الالكترونية

مدى التعرض	ك	%
لا أقرأها	1	1.66
أحيانا	40	66.6
دائما	19	31.6
المجموع	60	100.0

من خلال الجدول يتضح أن هناك تعرض جيد للمواقع الصحفية الالكترونية والدي تمثل في أكثر من نص العينة، وتراوح بين الاقبال الدائم والاقبال بين الوقت والأخر حسب الظروف، وعزوف بقية العينة على المتابعة.

الجدول رقم (3) يوضح مدى اهتمام الاعلام الرقمي بالتشريعات المهنية والأخلاقية

مدى اهتمام الاعلام الرقمي بالتشريعات المهنية والأخلاقية	ك	%
لا يهتم	26	43.3
مهتم الى حد ما	32	53.3
مهتم الى حد كبير	2	3.33
المجموع	60	100.0

يظهر الجدول رقم (3) أن مدى اهتمام الاعلام الرقمي بالتشريعات المهنية والأخلاقية يأتي بنسبة قليلة لدى عينة البحث، والنسبة ضعيفة في عدم اهتمام الاعلام الرقمي بهده التشريعات والتي تمثلت في(3.33)، وفي المقابل يتضح انعدام اهتمام الاعلام بالتشريعات ذاتها. وترجع الباحثة دلك لعدم وجود تشريعات ليبية للإعلام الرقمي وحتى وان وجدت فهي لم تطبق بشكل واضح.

الجدول رقم (4) يوضح مدى ارتباط المواقع الصحفية الالكترونية بميثاق العمل الصحفي وتشريعاته

مدى ارتباط المواقع الصحفية الالكترونية بميثاق العمل الصحفي وتشريعاته	ك	%
مرتبطة دائما	3	5
مرتبطة أحيانا	32	53.3
غير مرتبطة	25	41.6
المجموع	60	100.0

يظهر الجدول رقم (4) أن ارتباط المواقع الصحفية الالكترونية بميثاق العمل الصحفي وتشريعاته يأتي أحيانا لعينة البحث بنسبة مرتفعة تمثلت في (53%) ، بينما الارتباط الدائم جاء بنسبة ضعيفة جدا بالنسبة لعينة الدراسة ، وفي المقابل جاء عدم الارتباط بميثاق العمل الصحفي بنسبة منصفة لحد كبير حسب وجهة نظر الباحثة .

الجدول رقم (5) يوضح مدى رضة العينة على التشريعات الإعلامية والأخلاقية المنظمة للمواقع الصحفية الالكترونية

مدى الرضا على التشريعات الإعلامية والأخلاقية	ك	%
غير راضي	31	51.6
لا أدري	20	33.3
راضي	9	15
المجموع	60	100.0

يبين الجدول رقم (5) أن الرضا على التشريعات الإعلامية جاء بنسب متفاوتة التي لم يتفق عليها المبحوثين ، حيث كانت أعلاها قياس غير راضي والدي تلاه لا أدري ، ليأتي قياس راضي بنسبة منخفضة جدا، وهدا يدل من وجهة نظر الباحثة على عدم رضا المبحوثين على التشريعات الإعلامية والأخلاقية المنظمة للمواقع الصحفية الالكترونية.

الجدول رقم (6) يوضح تعامل المواقع الصحفية الالكترونية مع بعض التشريعات الإعلامية والأخلاقية الخاصة بالتشهير والقدف

تعامل المواقع الصحفية مع التشهير والقدف	ك	%
بجدية دائما	1	1.6
أحيانا	36	60
لا تتعامل معها	23	38.3
المجموع	60	100.0

يشير الجدول رقم (6) الي عدم التعامل بشكل جدي مع المواقع الصحفية الالكترونية فيما يخص التشهير والقدف، بينما جاء قياس أحيانا بنسبة تجاوزت النصف من أصل عينة المبحوثين ، في المقابل جاء عدم التعامل معها بشكل قطعي بنسب كبيرة مقارنة بعينة المبحوثين . وهدا يدل من وجهة نظر الباحثة على أن الأمور غير محسومة لصالح التعامل بشكل جدي مع هده القوانين الحساسة المتمثلة في التشهير والقدف.

الجدول رقم(7) يوضح مدى ثقة النخبة الإعلامية بالمواقع الصحفية الالكترونية

مدى ثقة النخبة في المواقع الصحفية الالكترونية	ك	%
لا أثق بها	2	0.03
أثق بها أحيانا	48	80
أثق بها دائما	10	16.6
المجموع	60	100.0

يظهر الجدول رقم (7) أن الثقة التي تحظى بها المواقع الصحفية الالكترونية متفاوتة النسب تماما ،حيث جاء قياس الثقة فيها أحيانا مرتفع جدا ، بينما نسبة اللدين يثقون فيها دائما جاءت متدنية للغاية ، في مقابل نسبة تكاد لا تذكر في عدم ثقة المبحوثين في المواقع الصحفية الالكترونية .

الجدول رقم (8) يوضح مدى تمتع المواقع الصحفية بالموضوعية

مدى تمتع المواقع الصحفية بالموضوعية	ك	%
تتمتع بموضوعية عالية	5	8.3
تتمتع بموضوعية متوسطة	45	75
غير موضوعية	10	16.6
المجموع	60	100.0

يوضح هدا الجدول أن المواقع الصحفية الالكترونية تتمتع بموضوعية متوسطة بنسبة مرتفعة ، بينما الموضوعية العالية جاءت بنسبة ضعيفة جدا ، والغير موضوعية أيضا جاءت بنسبة منخفضة ، وهي من وجهة نظر الباحثة تعتبر نسب معقولة مقارنة بالواقع الليبي المعاش.

الجدول رقم (9) يوضح نشر المواقع الصحفية الالكترونية للأخبار المزورة

مدى نشر المواقع الصحفية الالكترونية للأخبار المزورة	ك	%
تنشرها دائما	10	16.6
تنشرها أحيانا	42	70
لا تنشرها	8	13.3
المجموع	60	100.0

تؤكد بيانات هدا الجدول أن جل المبحوثين أتفق على أن المواقع الصحفية الالكترونية تنشر بين الحين والأخر أخبارا مزورة، بينما تنشرها بشكل دائم جاء بنسبة ضعيفة ، في المقابل أن نفيهم لعدم نشرها للأخبار المزورة جاء أيضا بنسبة ضعيفة .

الجدول رقم (10) يوضح تعامل المواقع الصحفية الالكترونية مع حرية التعبير

تعامل المواقع الصحفية الالكترونية مع حرية التعبير	ك	%
تحترم حرية التعبير	7	10
تحترمها أحيانا	40	66.6
لا تحترمها مطلقا	14	23.3
المجموع	60	100.0

يوضح الجدول رقم (10) أن قياساته تدل على أن المواقع الصحفية الالكترونية تحترم حرية التعبير بين الحين والأخر جاءت بنسبة مرتفعة، في المقابل جاء رأي المبحوثين بمدى احترام المواقع لحرية التعبير بشكل عام بنسبة ضعيفة ، وجاء أيضا عدم احترامها بشكل مطلق بنسبة ضعيفة .

الجدول رقم (11) يبين أراء المبحوثين في المواقع الصحفية الالكترونية

جملة القياس	موافق		محايد		غير موافق		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
المواقع الصحفية الالكترونية تفتقد الموضوعية في طرح قضاياها	42	70.0	06	10.0	12	20.0	60/100.0
المواقع الصحفية الالكترونية مهتمة بذكر مصادر أخبارها	47	78.0	10	16.6	03	5.0	60/100.0
المواقع الصحفية الالكترونية تعمل على تهميش ميثاق العمل الصحفي في مضمونها	50	83.0	05	8.3	05	8.3	60/100.0
المواقع الصحفية الالكترونية تقدم للقارئ مضمون محايد	05	8.3	09	15.0	46	76.6	60/100.0
المواقع الصحفية الالكترونية تعمل على التشهير والقذف في مضمونها الصحفي	45	75.0	10	16.6	05	8.3	60/100.0
المواقع الصحفية الالكترونية تنشر أخباراً مزورة	11	18.3	34	71.6	06	10.0	60/100.0
المواقع الصحفية الالكترونية تتسم بقدر عالي من حرية التعبير	11	18.3	07	11.6	42	70.0	60/100.0
المواقع الصحفية الالكترونية ذات مواضيع متنوعة تشبع احتياجات القارئ	11	18.3	05	8.3	44	73.3	60/100.0
المواقع الصحفية الالكترونية تفتقد إلى الدقة في طرح مضمونها	10	16.6	09	15.0	41	68.3	60/100.0

يتضح الجدول رقم (11) أراء المبحوثين حول أخلاقيات العمل الصحفي، وتجسدت في مجموعة من العبارات، حيث تبين أن المواقع الصحفية الالكترونية جاءت محايدة حسب رأي المبحوثين بنسبة(10.0%) ووافق المبحوثين على أن هده المواقع مهتمة بدكر مصادر أخبارها بنسبة لا بأس بها مقارنة بعدد العينة اد بلغت النسبة (78.0)، أما بالنسبة لتهميش هده المواقع لميثاق العمل الصحفي في مضمونها جاءت بموافقة المبحوثين على هدا التهميش بشكل واضح وبنسبة مرتفعة اد تمثلت في (83.3%) .

وحول تقديم المواقع الصحفية الالكترونية مضمونا محايدا لم يوافق المبحوثين نهائيا على دلك بنسبة (76.6%) ،كما ظهرت أراءهم بشكل محايد حول نشر هده المواقع الصحفية الالكترونية للأخبار المزورة ودلك بنسبة(71.6%) ، في المقابل جاءت أراء المبحوثين بأن هده المواقع الصحفية الالكترونية لا تتمتع بحرية التعبير بنسبة مرتفعة اد تمثلت بنسبة (70.0%) ، ولم تكن النسبة ببعيدة عن أن هده المواقع لا تنشر مواضيع متنوعة ولا تشبع احتياجات القاري اد جاءت بنسبة (73,3%) ، والأمر ذاته في فقدان المواقع الصحفية الالكترونية للدقة في طرح مضمونها الصحفي ودلك بنسبة (68.3%) .

النتائج:

ـ أن المواقع الصحفية الالكترونية تعمل على تهميش ميثاق العمل الصحفي في مضمونها بنسبة مرتفعة جدا اد بلغت (83.3%).

ـ اتفق المبحوثين على أن المواقع الصحفية الالكترونية تفتقد الى الموضوعية في طرح قضاياها , اد جاء اتفاقهم بنسبة عالية بلغت (70.0%).

ـ كما اتفق المبحوثين على أن المواقع الصحفية الالكترونية مهتمة بدكر مصادر أخبارها بنسبة (78.0%).

ـ أ جمع المبحوثين على أن المواقع الصحفية الالكترونية لا تفتقد الى الدقة في طرح مضمونها وهو أمر منصف لهده المواقع.

ـ أجمع المبحوثين على أن هده المواقع لا تتمتع بالتنوع في مواضيعها ولا تشبع احتياجات القاري.

العبارات التي جاءت بنسب محايدة تمثلت في الأتي:

- أن المواقع الصحفية الالكترونية تنشر أخبارا مزورة بنسبة (71.6%).
- أن المواقع الصحفية الالكترونية تقدم مضامين محايدة بنسبة (15.0).
- أن المواقع الصحفية الالكترونية تعمل على التشهير والقدف في مضمونها الصحفي بنسبة (16.6%)

مقترحات المبحوثين :

1/ التأكد من المعلومة قبل نشرها " المصداقية.

2/ ضبط الانفلات ووضع تشريعات نافدة عصرية تحافظ على الهوية والقيم الاجتماعية الثابتة .

3/ العمل على ميثاق أخلاقيات المهنة.

4/ البحث في الضوابط المهنية للإعلام الجديد . التي قد تكون همشت في ظل الهوس بالمعايير التقنية التي أصبحت تحتل الجانب الأكبر من اهتمامات المشتغلين بالصحافة الالكترونية .

5/ تفعيل قوانين الصحافة للتوافق مع الواقع الاعلامي الحالي وتحدياته.

6/ تكثيف ورش العمل للنخب الاعلامية في هدا المجال واعتماده كمادة أساسية في كليات الاعلام.

التوصيات:

1/ ضرورة إلزام المشرع القانوني تقديم الانترنت على توفير تقنية خاصة لحجب الكلمات والتعابير التي تحتوي على أي مواد تدخل في اطار الاخلال بسمعة الأخرين.

2/ ضرورة تخصيص شرطة خاصة لمكافحة الجرائم التي تحدث جراء الاعلام الرقمي وتدريبهم على كيفية التعامل مع أجهزة التقنية الحديثة.

3/ إقامة دورات تدريبية بشكل مستمر عل القيم الأخلاقية وخاصة لفئة الشباب والمراهقين في المدارس والجامعات للتوعية والتقليل من نسب هده الجرائم.

4/ ادراج مادة في قانون مكافحة الجرائم الالكترونية من السب والقدف، ودلك لما لهده الجريمة من خطورة على المجتمع فهي تؤثر على سمعة المجني عليه، ولسرعة انتشارها في الوقت الحاضر يجب تمييز العقوبة واضافة عقوبات مشددة فيها.

الهوامش:

1. قيس سعود البدر، " مدى التزام الصحافة المطبوعة وصحافة الانترنت بالمعايير المهنية من وجهة نظر الجمهور الكويتي " رسالة ماجستير، كلية الاعلام، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012.ص 50

2. الاعلان الدستوري الليبي المؤقت الصادر سنة 2011 عن حرية الرأي والتعبير.

3. عصام سليمان الموسى، " التحديات التي تواجه الاعلام الرقمي في الوطن العربي"، قسم الصحافة، جامعة فيلاديلفيا، مجلة الاعلام والعلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية، العدد 1نيسان 2016، الأردن. ص 7 .

4. خالد العزي" التشريعات الإعلامية وأخلاقيات المهنة" الجامعة الافتراضية السورية، 2020.ص 44

5. مركز الجزيرة للدراسات studies Aljazeera net

6. الصحافة والأخبار الزائفة والتضليل، دليل التدريس والتدريب في مجال الصحافة، سلسلة اليونسكو لتدريس الصحافة. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2020. ص 1